عسر الانتقال إلى الديموقراطيّة

شمس الدين الكيلاني

الإجراءات والتساؤلات

يتّفق جميعُ المراقبين على أنّ سوريا مع الرئيس بشّار الأسد قد دخلتْ مساراً جديداً بدأتْ عناوينُه مع خطاب القَسَم. فقد حَمَلَ هذا الخطابُ لغةً جديدة، ووعوداً أكيدة بالإصلاح في شتى المجالات، ونَظَرَ إلى الماضي ليشير إلى الفجوة الكبيرة بين النجاح في ترتيب موقع استراتيجيّ مهمّ لسوريا والإخفاقِ في الوضع الداخليّ حين قال: «إنّ الاستراتيجيّة السياسيّة التي وضعها القائدُ الأسد، وأشْرف على تنفيذها وتطويرها، برهنتْ على نجاحها الكبير. أمّا في المجالات الأخرى، كما نَعْرف جميعاً، فلم يتماشَ الأداءُ فيها مع الأداء في المجال السياسيّ، لأسباب عديدة. لذلك كان هناك فجوةٌ كبيرةٌ بينهما.» كما شدّد الخطابُ على «أنّ التطوير هو الهاجسُ الأساسيّ لكلّ مواطن في هذه البلاد في مختلف المجالات»، وعلى «دور المؤسّسات ودورِ الفكر المؤسسيّ الذي يغلّب المصلحةَ العامة على المصلحة الشخصيّة، وعقليةَ الدولة على عقلية الزعامة.» وأكّد ضرورةَ الاستناد إلى «قبول الرأي الآخر، وأنّ الديموقراطيّة واجبٌ علينا تجاه الآخر قَبْلَ أن تكون حقاً لنا.» وأشار إلى أهميّة المؤسّسة القضائيّة، واحترام القانون، ومكافحةِ الهدر والفساد، وتعزيزِ دور المؤسّسات.

ولقد أعْقبتْ هذا الخطابَ سلسلةٌ من الإجراءات التي خلقتْ حالاً من الارتياح العامّ والترقُّب، وترافقتْ مع جدلٍ واسع في الأماكن العامّة كالمقاهي والجامعات والنوادي، أو على صفحات الجرائد الوطنيّة والعربيّة. وكانت التساؤلات تدور ما بين: أنحن أمام تعويمٍ للأزمة وإصلاحاتٍ خارجيّة؟ أم نحن أمام مرحلة إصلاح عميقة، تعيد للبلد عافيتَه، وتُفْضي إلى ديموقراطية يشارك فيها الشعبُ في الشأن العام؟ وهذه التساؤلات فَتَحَتِ الطريقَ للبحث عن جذور الحياة السياسيّة والمجتمعيّة، وعن آليات الانتقال المؤسسيّ الآمنة.

أصول السلطة السياسيّة

تعودُ السلطةُ السوريّة في أصولها المكوّنة إلى ٨ آذار ١٩٦٣. أما أصول الحياة الحزبيّة فَتَرْجع، بشكلٍ رئيسيّ، إلى عهد الانفصال، الذي مهّدتْ صراعاتُه السياسيّة للحسم في ذلك التاريخ. فلقد انقسمت الحياةُ السياسيّةُ السورية بعد الانفصال إزاء الموقف من الوحدة: فوقفتْ ضدّها قلةٌ، على رأسها الانقلابيُّون ونخبُ الطبقات المتضرِّرة من التأميم والإصلاح الزراعيّ، يساندها بحماسةٍ الحزبُ الشيوعيُّ السوريُّ المعزولُ شعبياً، وجماعةُ أكرم الحوراني «الاشتراكيُّون العرب» الذين تحوّلوا إلى قوّة محليّة في حماة. أمّا الكتلة الأساسيّة من الشعب فقد تمسكتْ بالوحدة، وبرئيسها الشرعيّ عبد الناصر، واجترحتْ لنفسها ـ بعد سقوط النخب القديمة المؤيِّدة للانفصال ـ قياداتٍ جديدةً أتت غالبيَّتُها من زعامات الصف الثاني للأحزاب الأخرى (البعث، الإخوان، الشعب) التي انجذبتْ قواعدُها إلى نهج عبد الناصر، فتحلّقت الجماعةُ الناصرية حول «الوحدويِّين الاشتراكيِّين» و«الجبهة العربيّة المتحدة» و«حركةِ القوميِّين العرب.»

وشهدت الساحةُ السياسيّة استقطاباً شديداً للقوى بين هذين التيارَيْن. لذا فإنّ حزب البعث الذي وَقَفَ إلى جوار الناصرية في نقده للانفصال، وطَرَحَ فكرةَ تجديد الوحدة، على أن يكون له دورٌ وازنٌ في سوريا، لم يتبقّ في عضويّته عشية ٨ آذار سوى ٨٠٠ عضو (حسب منيف الرزّاز)،[١] في حين وصلتْ عضويةُ الوحدويِّين الاشتراكيِّين إلى ثلاثين ألفاً.[٢]

لم تهدأ حركةُ الاحتجاج والتظاهر على عهد الانفصال. وبموازاةِ ما كان يجري في الشارع من مطالبةٍ بعودة الوحدة، تعددت

١ ـ منيف الرزاز، **التجربة المرّة، المؤلّفات الكاملة**، ج ٢ (مؤسّسة منيف الرزاز، ١٩٨٦)، ص ٩٠.

٢ ـ مقابلة شخصيّة مع الأستاذ فايز إسماعيل.

الانقلاباتُ العسكريّة لاحتواء الوضع أو لملاقاة الإرادة الشعبيّة، إلى أن انتهى الأمرُ بقيام ٨ آذار ١٩٦٣، التي قادها البعثُ بمساندة الناصريّين، فخرج الشارعُ يومها يطالب بعودة الوحدة.

بعدها، توزعت الحياةُ السياسيّة السوريّة بين البعث، الذي أمْسك بالمؤسّسة العسكريّة، يسانده العراقُ البعثيّ، ويريد وحدةً تعاقديّةً على أن تكون له قيادةُ الإقليم السوريّ... وبين الحركة الناصريّة التي استقوت بحركة الشارع، وبنفوذ عبد الناصر، مطالبةً بعودة الوحدة. ثم انتهى الأمر، إثر حركة التمرُّد الناصريّة في ١٨ تموز ١٩٦٣، إلى القطيعة بين الطرفَيْن، وانفراد البعث بالسلطة.

عمد البعث، من أجل تثبيت سلطته وإكسابها الشرعيةَ في مواجهة عبد الناصر والشارعِ الناصريّ، إلى التركيز على الاشتراكية في بلد واحد، ورَفَعَ شعاراتٍ متطرّفة بشأن القضية الفلسطينية. فمقابل الشعار الناصريّ «الوحدة طريق تحرير فلسطين،» صاغَ البعث شعار «الاشتراكيّة طريق فلسطين.» وقدّمت السلطةُ الجديدة تسويغاً نظرياً لانفرادها بالسلطة، في المؤتمر القوميّ السادس (١٩٦٣)، الذي أقَرَّ بعضَ «المنطلقات النظريّة» اليساوية بإسهام من ياسين الحافظ. وقد ربطتْ هذه المنطلقاتُ الوحدةَ بالاشتراكية، وتحريرَ فلسطين بقيادة القوى الثوريّة المنظّمة، وطرحتْ مفهومَ «الديموقراطيّة الشعبيّة» بديلاً للديموقراطيّة البورجوازيّة. وكان حصيلةَ هذه المنطلقات إمساكُ طليعةٍ اشتراكيّةٍ بالسلطة تقوم بدور الوسيطِ والقائدِ لمسيرة الجماهير نحو الاشتراكية، وتستوعب طليعةَ الجماهير فقط، وتقود المنظّماتِ الجماهيريّةَ والشعبيّة. ثم أتت حركةُ ٢٣ شباط ١٩٦٦ لتعطي تلك المنظورات حدودَها القصوى النظرية في البعثيّة اليساريّة.

ترك الشقاقُ الناصريّ/البعثيّ فرصةً مواتيةً للشيوعيّين ليَخْرجوا من عزلتهم الجماهيريّة القاتلة، فتقرّبوا من السلطة بعد ابتعاد هذه الأخيرة عن عبد الناصر والوحدة. وأمّا الحركة الناصريّة الجماهيريّة فوحّدتْ منظّماتها عام ١٩٦٤ في «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ،» الذي وصلتْ عضويّتُه في بعض الأوقات إلى عشرات الآلاف في صف المعارضة، ورفعتْ شعارَ الوحدة وإسقاطِ الانفصال، وكان من أبرز قادتها جمال الأتاسي. ولم تتأثّر عضويّة «الاتحاد» ولا شعبيّته بانسحاب قادة الوحدويّين الاشتراكيّين منه عام ١٩٦٥، الذين اشتركوا مع الشيوعيّين في الوزارة عام ١٩٦٦ بصفة شخصيّات تقدُّميّة.

الحركة التصحيحيّة (عقد سياسيّ جديد)

استقبلت القوى السياسيّةُ، وغالبيةُ الشعب، صعودَ الرئيس حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ بكثيرٍ من الآمال، بعد أن طوى صفحةَ اليساروية المنفلتة من عقالها، وقدّم الوعودَ بسيادة القانون، وصيانةِ الحريّات الفرديّة، والعملِ على تحالف الأحزاب التقدُّميّة، والتوجهِ نحو الوحدة العربيّة. فانضمّت سوريا في ٢٦ تشرين الثاني إلى ميثاق طرابلس، ووقّعتْ في ١٧ نيسان ١٩٧١ على إعلان «اتّحاد الجمهوريّات العربيّة» بين مصر وسوريا وليبيا، وقام الرئيس بزيارةٍ لموسكو لتعزيز التعاون الاقتصاديّ والعسكريّ الذي مهّد لحرب تشرين ١٩٧٣. وقد قاربَتْ تلك التوجُّهات ما بين السلطة والأحزاب الأخرى، وخاصةً «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ،» الذي خَطَبَ أمينُه العامّ (جمال الأتاسي) حينها في دمشق قائلاً: «لقد سقط الانفصالُ الآن.» فتشكلتْ «لجنةُ ميثاق الجبهة» في ٢٢ أيار ١٩٧١ من الأحزاب الخمسة: البعث، الوحدويُّون الاشتراكيُّون (فايز إسماعيل)، الاتّحاد الاشتراكيّ (جمال الأتاسي)، الاشتراكيُّون العرب (عبد الغني قنوت)، الحزب الشيوعيّ السوريّ (خالد بكداش). وأفْضَتْ نقاشاتُها إلى توقيع «ميثاق الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة» في ٧ آذار ١٩٧٢، الذي نَصّ على اعتبار الجبهة قيادةً سياسيّةً عليا توجّه السياسةَ العامةَ، وعلى قيادة البعث لها

عسر الانتقال إلى الديموقراطيّة

من خلال تمثيله بالأكثريّة (النصف + ١) واحتكارِه العملَ في مجالَي الطلبة والجيش.

عكستْ صيغةُ «الجبهة» الثقافةَ السياسيّة للأحزاب التقدُّميّة التي أجمعتْ على اعتبار نفسها «طليعةً» للجماهير، وإنْ كان «الاتِّحادُ الاشتراكيّ» طمح إلى أن تكون قيادةُ الجبهة بأحزابها المختلفة عنصراً ضاغطاً من أجل بناء «الحركة العربيّة الواحدة» والوحدة العربيّة، وطمح «الشيوعيُّ» إلى أن تكون عنصرَ تقريبٍ للاشتراكيّة. لذا لم يَكْمن موضوعُ الخلاف حول التعدُّديّة السياسيّة الفعليّة، والتداولِ السلميّ للسلطة عبر المؤسَّسات الديموقراطيّة؛ فهذه المفاهيم كانت خارج مرمى الجميع إنْ لم تكن مُدانة. ذلك أنّ كلَّ أطراف الطيف السياسيّ القوميّ ـ التقدُّميّ كانت مُشْبعةً فكرياً بلاهوت الثورة، والنزعةِ التاريخانيّة، والتصوُّر الخطيّ للتاريخ؛ إذ كانت تؤْمن بأنّ بإمكان قوى طليعيّة تقدُّميّة ـ قوميّة، إذا أمسكتْ بالسلطة، أن تختصر المسافةَ بين التخلُّف العربيّ والتقدُّم الأوروبيّ، وبين التجزئة والوحدة. وكان الجميع يسفِّه ما يصفونه بـ «الديموقراطيّة البورجوازيّة» التي تقود إلى الركود، وتعزِّز التأخرَ التاريخيّ.

لقد اشتركت النخبُ السورية، بكل تلويناتها، حاكمةً ومحكومةً، خلال مرحلة الستينيّات والسبعينيّات، في ثقافة واحدة، تنطلق من مفاهيم مشتركة حول دولتها المرتقبة ودورِها الاجتماعيّ النخبويّ. فإذا استثنينا النُّخَبَ التي غَدَتْ معزولة ومحاصرة، وركّز قسمٌ منها على الوجه الاقتصاديّ لليبرالية، وقسمُها الآخر على البعد الفرديّ دون اكتراث بحدود الدول والجماعات، فإنّ النخب القوميّة والماركسيّة والإسلامويّة اتّخذتْ من نفسها «طليعةً» للأمة والطبقة والجماعة، وراح كلُّ طرف يعطي الشرعيةَ الثوريّة لنفسه عند استلام السلطة في أن يقود البلدَ باعتباره مؤْتَمَناً على حقِّ ما يمثِّله، وباعتباره صفوةَ تلك الجماعة وإمامَها المعصومَ. لذا فإنّ أياً من هذه الأطراف لم يفكِّر في الدولة الفعليّة، وفي آلية عملها، وفي اشتغالها، التي تَسْمح للجماعة بإدارة السياسة والشأنِ العامّ، لأنّه لم يعامِلْ هذه الدولة الفعليّة إلاّ بوصفها عقبةً أو جسراً إلى دولةٍ طوبى هي إمّا الدولة «القوميّة العربيّة» أو «الدولة الاشتراكيّة» أو «دولة الخلافة» (= دولة الشريعة). وقد ضحّى هذا الخطابُ النخبويّ دائماً بمرجعيّة الأمة، أو الجماعة، أو الطبقة، باعتبار تلك الجماعات مسكونةً بوعي مفوّت، أو ناقص، غير مطابِق، وتحتاج في كلّ الأحوال إلى طليعةٍ تهديها السبيلَ. لهذا لم ينسحب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ (الأتاسي) من الجبهة في عام ١٩٧٣ إلاّ لعدم رضاه عن المادة الثامنة من مشروع الدستور، التي تنصّ على أنّ حزب البعث «هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهةً وطنيّةً تقدُّميّةً،» إذ اعتَبَرَ تلك الصيغةَ تُضْعف دورَ شركاء البعث في قيادة الدولة والمجتمع.

حينها فقط بدأت الانقساماتُ تَضْرب الأحزاب الرئيسة في الجبهة بدلالة صيغتها الدستوريّة، فضلاً عن مسائل أخرى. فمع انسحاب الاتِّحاد الاشتراكيّ (الأتاسي)، الذي كان يحظى بتأييد قطاعات شعبيّة واسعة قبل أن تنحسر لصالح البعث أو التيار الإسلاميّ، بقيتْ مجموعة فوزي الكيالي في الجبهة تحت يافطة «الاتحاد الاشتراكيّ» لأنّها لم تجد ما يسوِّغ الانسحابَ مادامت الصيغةُ الجبهويةُ مقبولةً من حيث المبدأ ولا توجد خلافاتٌ مع البعث في التوجُّهات السياسيّة العامة. ثم ما لبث الحزبُ الشيوعيّ السوريّ أن انقسم إلى تيارَيْن: «تيار تقليديّ» سوفييتيّ التوجُّه يقوده خالد بكداش، و«تيارٍ قوميّ» تم التعارفُ على تسميته «المكتبَ السياسيّ» دَمَجَ القضيةَ القوميّة (الوحدة، تحرير فلسطين) في صلب برنامجه وجَذَبَ إليه الكثيرَ من المثقفين والطلبة السوريّين. ثم بدأ التباعدُ بين هذا التيار والجبهة، إلى أن حدثَت القطيعةُ بينهما بدلالة المواقف المتعارضة من التدخُّل السوريّ في لبنان عام ١٩٧٦.

النخب السوريّة لم تفكّر في الدولة الفعليّة التي تَسْمح للجماعة بإدارة الشأن العامّ، لأنّها لم تعامل هذه الدولة إلاّ بوصفها عقبة أو جسراً إلى دولة طوبى: قوميّةٍ، أو اشتراكيّةٍ، أو إسلاميّةٍ

وهذا ما مهّد لحوارات لم تنقطع بين «المكتب السياسيّ» و«الاتّحاد الاشتراكيّ» (جمال الأتاسي) و«حزبِ العمّال الثوريّ» المتأثّرِ بأطروحات ياسين الحافظ التجديديّة، فضلاً عن «الاشتراكيّين العرب» و«البعث الديموقراطيّ.» فتقاربتْ مع الأيام الخطوطُ السياسيّةُ لتلك المجموعات السياسيّة، إلى أن أثمرتْ عن تحالفٍ عُرِفَ فيما بعد بـ «التجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ» (آذار ١٩٨٠)، الذي قام على قاعدة توافُقِ هذه الأحزاب في توجُّهاتها العربيّة الوحدويّة، وانتقالِها التدريجيّ من الإرث الطبقويّ الثقيل لمفهوم الديموقراطيّة ومن تحديداتها الشعبويّة إلى ديموقراطيّة تعيد مفهوم السيادة إلى الشعب والجماعة، وكصيغة دستوريّة تنظّم العلاقةَ بين الحاكم والمحكوم، وتؤسّس الإطارَ المناسب للتبادل السلميّ للسلطة، فضلاً عن كونها الصيغةَ المناسبة للتنمية والوحدة... على الرُّغم من بقاء بعض المفاهيم الشعبويّة مختلطةً بتلك التربة الفكريّة الجديدة، لمفهوم «الثورة القوميّة الديموقراطيّة» و«مرحلة الانتقال إلى الاشتراكيّة،» مع المفاهيم الطليعيّة اللينينيّة.

بين عامَيْ ١٩٧٣ و١٩٨٠ قامَت السلطة بتشييد هيكليّةٍ جديدةٍ لها، تعتمد على قيادة البعث للمجتمع والدولة، تساندها أحزابُ الجبهة، وعلى أنّ «مجلس الشعب» يَعْكس رجحان قيادة البعث تلك. وتعتمد أيضاً على إدارةٍ محليّةٍ بشّرتْ في البداية بإنعاش اللامركزية والمشاركة، إلاّ أنّها أصبحتْ مع الأيام أداةً فعّالةً لتدخُّل الدولة في كل مسامّ المجتمع، فضلاً عن أنّها حولتْ هيئاتِ المجتمع المدنيّ (النقابات والهيئات التضامنيّة والثقافيّة) إلى مؤسّساتٍ تابعةٍ للدولة ولنهجها التقدُّميّ على حساب وظائفها الاجتماعيّة والتمثيليّة.

ولكنْ على الرُّغم من تباعد الأحزاب التي شكّلت «التجمُّعَ الوطنيّ الديموقراطيّ» عن السلطة، فإنّ سوريا شهدتْ نوعاً من التوافق السياسيّ ـ الاجتماعيّ النسبيّ، ظلّ سارياً حتى نهاية السبعينيّات. وشهدت الصحفُ السوريةُ الرسميّةُ جدلاً ثقافيّاً كثيفاً عَكَسَ توجُّهات النخب اليسارية التي يمكن وصفُها يومذاك بالنخب المهيمِنة. وتمركز الجدلُ بشكل خاص حول وظيفة الأدب والتراث، واستنفد فيه المتحاورون طاقاتهم الفكريةَ في البحث عن الحامل الطبقيّ لهذه الشخصيّة الشعريّة أو تلك، أو في البحث عن الموقف الطبقيّ لهذا التيار الفكريّ التراثيّ أو ذاك؛ وهو ما عَكَسَ الفقرَ الحقيقيّ للجدل الثقافيّ في السبعينيّات. ووراء هذا المشهد كله كان ينمو تيارٌ إسلامويّ تكفيريّ، لا يطول تكفيرُه الدولةَ وحسب، بل المجتمعَ «الجاهليّ» أيضاً.

محنة الثمانينيّات

في بداية الثمانينيّات، أَدْخلت العملياتُ الإرهابيّةُ، التي نفّذتْها «الطليعةُ المقاتلة الإخوانيّة»، سوريا في مرحلة من الاضطرابات العنيفة. وقد حاول الرئيسُ الراحل الانفتاحَ على القوى الأخرى لمواجهة التيار الإسلامويّ التكفيريّ، بعد أن توزعتْ مواقفُ القوى أمام خطورة الأحداث واحتمالاتها التي لم تألفها الحياةُ السياسيّةُ طوال تاريخها. ونجحت السلطةُ في تجنيد قسمٍ من التيار الحداثيّ العلمانيّ لمواجهة العنف الإخوانيّ. أمّا «التجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ،» الذي أعْلن عن ميلاده وسط هذا الوضع، فقد ارتأى أنّه لا يجوز أن تقتصر معالجةُ الأزمة على «الحل الأمنيّ» الذي تنتهجه السلطة، بل من الضروريّ اعتمادُ المدخل السياسيّ. فطَرَحَ برنامجاً ديموقراطيّاً، حَمّلَ فيه الطابعَ الأوامريّ للسلطة المسؤوليةَ الأولى عن الأحداث، لأنّه أَبْعَدَ الناسَ عن السياسة، والمجتمعَ عن أخذ مصيره بنفسه، وهو الأمر الذي هيّأ ـ في رأيه ـ الظروفَ لنشوء ظاهرة العنف. ورأى «التجمُّع» من ثمّ أنّ الخروج من هذا الوضع يتطلّب العودةَ إلى حكم الدستور الديموقراطيّ، الذي يَكْفل للجميع حقّ التعبير والمشاركة في تقرير مصير بلده، في إطار تعدُّديّةٍ سياسيّةٍ يَضْمنها القانون، وإلغاء قانون الطوارئ

عسر الانتقال إلى الديموقراطيّة

والمحاكم الاستثنائيّة. وإلى جوار «التجمُّع» وقفتْ عدّة نقابات مهنية، كنقابة الأطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة.

وفي المقابل، طرح «حزبُ العمل الشيوعيّ،» الذي تأسستْ نواتُه منذ عام ١٩٧٦ تحت يافطة «رابطة العمل الشيوعيّ،» خطاً يسارويّاً راديكالياً مَزَجَ فيه بين مفاهيم مهدي عامل وسمير أمين الطبقاوية. فافترض أنّ المهمة الراهنة هي مهام «الانتقال إلى الاشتراكيّة،» ولذا صبَّ جامَ غضبه على السلطة، وعلى «التجمُّع» الذي اتّهمه بالليبراليّة البورجوازيّة، وعلى العنف الإخوانيّ (الرجعية السوداء). كما ظَهَرَ في هذه الأثناء «التنظيمُ الشعبيُّ الناصريّ» الذي تأسّس عام ١٩٨٧، ودعا إلى استعادة الوحدة الوطنيّة على قاعدة التوجُّه القوميّ، وبالاستناد إلى وحدة الحركة الناصريّة.

حالةُ الاستقطاب العنيف هذه، والاستنفارُ، وحدّةُ المواجهة، جَعلت السلطةَ السوريةَ تنظر إلى أيّة قوى لا تساندها مباشرةً بمثابة عدوّ تجب محاربتُه، على قاعدة «مَنْ ليس معي فهو ضدّي» بدلاً من قاعدة «مَنْ ليس عليّ فهو معي.» ولقد ساندتْها في توجُّهها هذا أحزابُ «الجبهة»، إلى درجةٍ فقدتْ معها هذه الأحزابُ استقلاليّتها إلى حدٍّ كبير، وأضعفتْها مع الأيام، على ضعفها المتزايد. بل كان بعضُها أكثرَ تشدُّداً من السلطة: فقد حَرَّضَ الحزبُ الشيوعيّ (بكداش) السلطةَ علناً على أحزاب «التجمُّع الوطنيّ»، ولاسيّما على جماعة «المكتب السياسيّ،» إذ كال لهم تهمةَ التحالف مع العراق والإخوان؛ وهو شوطٌ لم تصل إليه السلطةُ نفسها، التي لم تجد بين يديْها ما يُثْبت ذلك حينما تعرَّضتْ أحزابُ التجمُّع ـ فضلاً عن حزب العمل الشيوعيّ، والتنظيم الشعبيّ الناصريّ ـ لحملة أمنية استهدفتْ تفكيكَها وإضعافَها وإزاحتَها عن الخريطة السياسيّة. ولقد نجحت الحملةُ إلى حدٍ كبير في ذلك، لولا أنّ التجمُّع الوطنيّ بقي محافظاً على بعض قواه متحلِّقةً حول قيادة الشخصيّة التاريخيّة الناصريّة (د. جمال الأتاسي) دون أن يكون لها تأثيرٌ سياسيٌّ وجماهيريّ. ولعبتْ شخصيةُ الأتاسي المنفتحة دوراً كبيراً في تقريب أطراف التجمُّع بعضها من بعض، فصار لها جريدةٌ مركزيّةٌ واحد هي **الموقف الديموقراطيّ**. وطَرَحَ الأتاسي في نهاية حياته فكرةَ الانتقال إلى كيانٍ تنظيميٍّ واحد، على أساس برنامج سياسيٍّ استراتيجيّ، نواتُه موجودةٌ أصلاً في وثائق التجمُّع السابقة، مع إزاحة التنوُّعات الإيديولوجيّة عن وحدة الموقف السياسيّ بتركها تعبِّر عن نفسها بكل حرية داخل التجمُّع. ولكنّ أصحاب التصلُّب الإيديولوجيّ فوّتوا على هذا المشروع فرصةَ النجاح، الذي كان يمكن أن يجعل من التجمُّع قطباً ديموقراطياً مؤثِّراً: فلقد وقف بعضُ قادة «المكتب السياسيّ» عقبةً أمام هذا الاحتمال، إذ تمسّكوا بـ «الماركسيّة اللينينيّة» وطوبى «الشيوعيّة» خلافاً لأغلبيّة جسم الحزب. بل فاجأ أحدُ هؤلاء القادة الجميعَ عندما صَرَّحَ لإحدى الصحف أنّه لا يناضل إلاّ تحت راية الشيوعية، على الرُّغم من مضيّ عشرين سنة على عضوية حزبه في التجمُّع الوطني ومكابدةِ أعضائه الكثيرَ تحت نهج التجمُّع!

خرجت السلطةُ من الأزمة، بعد احتوائها أمنياً، أكثرَ تصلُّباً وحساسيّةً تجاه أيّ موقف مستقلّ عن توجُّهاتها وعن نمط بنائها للمجتمع، بعد أن تعسْكرت الحياةُ الاجتماعيّة ـ السياسيّة السوريّة في ظل الأزمة، فاندمجتْ هيئات المجتمع المدنيّ بالدولة في مركزيّة فائقة.

ومع الأيام ازدادت أحزابُ الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة ـ شريكةُ البعث ـ ضعفاً وهامشيةً. وترافق هذا مع انقسامها، الذي كان تعبيراً عن التحلُّل الداخليّ أكثرَ ممّا هو تعبيرٌ عن الحيويّة. فخرج أحمد الأسعد من الوحدويّين الاشتراكيّين ليؤسِّس لتنظيم جبهويّ جديد. ثم ما لبث صفوان قدسي أن حلّ مكان فوزي كيالي أميناً عاماً للاتّحاد الاشتراكيّ، الذي اعتمد بعدها «ميثاقَ العمل الوطنيّ الناصريّ، والمدرسةَ الفكريّةَ للرئيس حافظ الأسد دليلاً في عمله

لعلّ عقابيلَ البيروسترويكا التي انتهتْ بتفكُّك الاتّحاد السوفياتيّ، والمآل الصعبَ للدول الأوروبيّة الشرقيّة، أثّرتْ في إيقاع الإصلاح السوريّ وجعلت الرئيسَ الراحلَ أكثر حذراً

السياسيّ.» وانقسم أيضاً الحزبُ الشيوعيّ إلى مجموعةٍ بقيادة خالد بكداش، وأخرى بقيادة يوسف فيصل، بسبب الخلاف حول ترتيب المواقع القياديّة في الحزب. وعندما انهار الاتّحادُ السوفياتيّ ازداد فريقُ بكداش تصلُّباً إيديولوجيّاً، عَبْرَ تمسُّكه بالنهج الستالينيّ، وازداد فريقُ فيصل انفتاحاً على المناخات الجديدة التي أطْلقَتْها البيروسترويكا. فازدادت أطرافُ الجبهة ضعفاً، وإنْ بقيتْ تستمدّ مصادرَ قوّتها واستمراريّتها إلى حدّ كبير من التصاقها بالسلطة ودعمِها، ومن استمرار الصيغة الجبهويّة.

بذور الإصلاح

في منتصف الثمانينيّات، ظهر العجزُ الناشئ عن استراتيجيّة التنمية القديمة، بعد أن أوْشك القَطْعُ الأجنبيُّ على النضوب، وبدأت الحكومةُ تؤجّل مواعيد الأقساط المستحقة للبنك الدوليّ، واضطرّت إلى برنامج تقشُّفيّ لإعادة الهيكلة الاقتصاديّة. فأخذتْ بوادرُ الإصلاح تَظْهر بوضوح منذ عام ١٩٨٥، إذ جرى تحريرُ إجراءات القَطْع الأجنبيّ عن القيود نسبياً، وأُلغي الاحتكارُ الحكوميّ لاستيراد بعض المواد الغذائيّة، وزادت أسعارُ بعض المواد المحتَكَرة من قبل الدولة (قطن، حبوب، شمندر سكّريّ). ومالبث أن صَدَرَ قانونُ الاستثمار عام ١٩٩١ لتشجيع الاستثمارات الوطنيّة والأجنبيّة في الصناعة، وأُلغي احتكارُ القطاع العامّ لاستيراد الموادّ الغذائيّة الأساسيّة.

كان القطاع التجاريّ أوفرَ حظاً من القطاع الصناعيّ، إذ كانت الأرباح التي يجنيها التجّارُ ثلاثةَ أضعاف ما يجنيه الصناعيُّون. فاقتصرت الأعمالُ الكبيرة طوال التسعينيّات على التجارة. ولهذا فإنّ الأزمة الاقتصاديّة في الثمانينيّات لم تُصِب القطاعَ التجاريّ، بينما أثّرت في الصناعة في القطاعَيْن الخاصّ والعام.(١)

في آذار ٢٠٠٠ أُلّفتْ وزارةٌ جديدة لمواجهة الفساد، ولمراجعة التشريعات والقوانين الاقتصاديّة وتعديلها، بهدف تعزيز مناخ الاستثمار والإصلاح الإداريّ والماليّ، وتوسيع العلاقات الاقتصاديّة مع الدول العربيّة. وفي ٢٠٠٠/١/١٨ بدأتْ ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة، التي تقيمها جمعيةُ العلوم الاقتصاديّة ورعاها الدكتور بشار الأسد، فشهدتْ نقاشاً خصباً حول الأزمة الاقتصاديّة والمخرج منها. ثم صَدَرَ المرسوم ٧ الذي عَدّلَ قانونَ الاستثمار رقم ١٠ لإنعاش الاستثمار. ودأبت الحكومةُ على استشارة القطاع الخاصّ عن طريق لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير، ولم يكن ذلك بضغطٍ من القطاع الخاصّ بقدرِ ما هو وعيٌ بضرورة مشاركة هذا القطاع.

تواقتتْ رياحُ التحرُّر الاقتصاديّ مع صعود البيريسترويكا في الاتّحاد السوفياتيّ. ولقد زاد هذا الإصلاحُ من خدمة المصالح الاجتماعيّة لرجال النخبة في السلطة، والقطاعِ الخاصّ. إلاّ أنّه بدأ يَظْهر للعيان أنّ اشتراطات نجاح الإصلاح راحت تصطدم بفساد الجهاز البيروقراطيّ، وبالأقنية (المفاتيح) المعوّقة المرتبطة بأجهزة الدولة على اختلافها؛ وهو ما جَعَلَ القطاعَ الصناعيَّ مكبّلاً بأغلال التشريعات واستنزافِ إتاوات رجال الدولة، فَفَقَدَ حركته... في حين كان التجار أكثر تكيُّفاً لأنّهم يعتاشون أساساً على السمسرة.

وبموازاة الإصلاح الاقتصاديّ شَرَعَ نوعٌ من الانفراج السياسيّ يُطِلّ بخجل، وبدأ بسلسلة من الإفراجات عن المعتقلين السياسيّين منذ نهاية الثمانينيّات وبداية التسعينيّات. كما راحَتْ تَظْهر على

١ ـ فولكر بيرتس، «القطاع العامّ والتحرُّر الاقتصاديّ،» ضمن ندوة فكريّة بعنوان: **ديموقراطيّة بدون ديموقراطيّين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٥)، ص ٣٣٠.

عسر الانتقال إلى الديموقراطيّة

الخطاب السياسيّ بعضُ التغييرات، فبدأ الحديث عن الديموقراطيّة والتعدُّديّة الحزبيّة في موازاة التعدُّديّة الاقتصاديّة. وهو ما يَعْكس ضغطَ الحاجة إلى الديموقراطيّة، في ظلّ التغييرات العاصفة في المعسكر الاشتراكيّ. وازدادتْ مقاعدُ المستقلّين في دورة مجلس الشعب عام ١٩٩٠، ثم في الدورة التي تلتْها، لأنّه كان من المهمّ سماعُ القطاع الخاصّ في المجلس. فدخلت المجلسَ وجوهٌ جديدة من القطاع الخاص باسم المستقلّين: من رجال أعمال، وتجّار، وصناعيّين، ورؤساء عشائر، ورجالِ دين. وبصرف النظر عن طريقة الانتخابات المعروفة، فقد كانت محاولةً لتوسيع دائرة المشاركة ولو بصوت خافت. ولعلّ عقابيل البيروسترويكا، التي انتهَتْ بتفكُّك الاتّحاد السوفياتيّ، والمآلَ الصعبَ للدول الأوروبيّة الشرقيّة، قد أثّرتْ في إيقاع الإصلاح الاقتصاديّ ـ السياسيّ، وجعلتِ الرئيسَ الراحلَ أكثرَ حذراً.

جدل الاستمرار والتجديد

من هنا يُمْكن القول إنّ الإجراءات الإصلاحيّة التي اتّخذها الرئيس بشّار الأسد هي ـ بطريقةٍ ما ـ نوعٌ من الاستمرار لما كان قد بدأه الرئيس الراحل. إلاّ أنّنا إذا أخذنا توجُّهات خطاب القَسَم، وحديثَ الرئيس الجديد إلى جريدة **الشرق الأوسط**، والقوانينَ والتشريعات التي اتّخذها في الأشهر السبعة الماضية، والمناخَ السياسيّ والثقافيّ المنفتح وما أثاره من ارتياح عامّ في المجتمع... إذا أخذنا ذلك كلّه كحزمة من المؤشّرات فإنّنا نستطيع أن نلمس نوعاً خاصاً من التوجُّهات يمكن أن تُفضي ـ إن استمرّت ـ إلى دخول سوريا في مرحلة انتقاليّة نحو الديموقراطيّة.

شهدتْ سوريا خلال هذه الفترة خطواتٍ عديدةً على مستوى الإصلاح الاقتصاديّ والإداريّ، كان من أهمّها تلك القراراتُ المشجّعةُ على الاستثمار، وذلك بإنشاء مصارف خاصة، وسوقٍ ماليّة، وإقرارِ قانون السرّيّة المصرفيّة وقانونِ الإيجارات. وقد أثارت هذه القرارات جملةً من الآراء المتضاربة: فمنهم مَنْ اعتبرها بطيئةً، ومنهم مَنْ رآها مناسبةً لتجنُّب المخاطر، وهناك أطراف أخرى ربطتْ جدواها بإصلاحٍ سياسيّ عميق. ووفقاً لذلك الموقف الأخير دعا الوزير السابق الدكتور مطانيوس حبيب إلى إعادة النظر في سياسة الإصلاح الاقتصاديّ المتردِّدة «واستكمالِها لتَشْمل كافةَ مفاصل الاقتصاد الوطنيّ.. لكنْ بشرطِ إطلاقِ عمليةِ إصلاحٍ سياسيّ، وتفعيلِ المجتمع المدنيّ، والتأكيدِ على التعدُّديّة الاقتصاديّة، مع اعتماد التخطيط... وإصلاح هيكليّة القطاع العام وبنيته وإدارتِه.»[1] وقد فتحتْ تلك الإجراءاتُ ورشةَ حواراتٍ على الصحف المحليّة، ولاسيّما على منبر «ندوة الثلاثاء» التي أشار فيها الدكتور نبيل سكّر إلى «أنّ برنامج الإصلاح الاقتصاديّ يحتاج إلى مجتمعٍ مدنيٍّ فاعل، يراقِب ويحاسِب، ويشير إلى الخطإ والفساد فَوْرَ حدوثه.»

وبموازاة التحوُّلات والنقاشات تلك، شهدتْ سوريا نوعاً من الانفتاح السياسيّ والصحافيّ والثقافيّ. فتمّ الإفراجُ عن مجموعة من المعتقلين السياسيّين، وانفتحت الصحافةُ الرسميّةُ ـ ولاسيّما صحيفة **الثورة** التي تولّت رئاسةَ تحريرها شخصيةٌ مستقلّةٌ ـ على أصحاب الرأي الآخر، وسُمِحَ لأحزاب الجبهة الوطنيّة بإصدار صحافتها المستقلّة، وصدرتْ صحيفة **الدومري** المستقلّة التي تحاول أن تصل ما انقطع مع صحيفة **المُضْحك المُبْكي** الشهيرة. كما يجري الحديث

١ ـ د. مطانيوس حبيب، جريدة **المستقبل**، بيروت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠١، ص ١.

هناك قوى نافذة في السلطة السوريّة لها مصلحة في الإبقاء على القديم، وستظلّ تستمدّ قوّتها من تردّد قوى الإصلاح ومن تطرّف بعض أوساط الرأي المعارض

عن لجان تَدْرس قانوناً للصحافة، وآخرَ للأحزاب، وثالثاً للجمعيات لتأطير مؤسّسات المجتمع المدنيّ. ونَشَرَ سبعون محامياً في ٢٠٠١/١/٣١ بياناً طالبوا فيه الحكومة بإطلاق الحريات الديموقراطيّة وبالتنفيذ الكامل للعفو الرئاسيّ ليَشْمل المعتقلين جميعَهم؛ ويَذْكر أحدُ الموقّعين أنّ الرئيس كان ردّهُ إيجابياً، وأُعطيت الأوامرُ لإعداد لوائح الموقوفين.[1] ويجري الحديثُ عن إجراء انتخابات في حزب البعث ستبدأ من القاعدة إلى القمّة، بحيث يُعْقد مؤتمرٌ للحزب في نهايتها يُسْفر عن انتخاب نسقٍ قياديٍّ جديد.[2] وأتى حديثُ الرئيس لجريدة **الشرق الأوسط** الذي عبّر فيه عن انفتاح سيناريوهات الإصلاح على ضوء الممارسة، فخلّف انطباعاً بإمكانيّة الترخيص لصحف جديدة وأحزابٍ جديدةٍ خارج «الجبهة.»

في هذا المناخ خرج المجتمعُ السوريّ من مملكة الصمت، ومن حالة الغياب السياسيّ إلى حالة قريبة من تلك التي عاشها بين عاميْ ١٩٧٠ و١٩٧٦... مع فارق أنّ المجتمع كان في السابق أكثرَ حيويةً. وارتفعتْ لغةُ النقد «الشفويّ» وحرية النقاش، وتعمّقتْ في الدائرة الواسعة للحياة العامة، بعد أن تضاءل الإحساسُ بحضور الرقيب ورهبته. وفي قلب هذه الحالة التي خَلَقَها الإصلاحُ من «فوق» اغتنت الساحةُ الثقافيّةُ ـ السياسيّة بحوارٍ خصبٍ لم يهدأ بعد.

جدل الثقافة والسياسة

كان لسقوط نمط الدولة السوفييتيّة وقيادتها الطليعيّة (الحزب اللينينيّ) المعصومة، وعلمويّتها الفجّة، وإيديولوجيّتها (الماركسيّة ـ اللينينيّة)، وخططها المركزيّة لبناء الاشتراكيّة والتنمية (الاشتراكيّة العلميّة)، وقعُ الصدمة على «المثقف الطليعيّ» في بلادنا (الماركسيّ والقوميّ والإسلامويّ). أليست مشاريع هؤلاء جميعاً ظلالاً باهتةً لهذا النمط؟! ولم يَنْجُ من هذه الصدمة مثقفُ السلطة ولا الذي خارجها، فضلاً عمّا أضافتْهُ حصيلةُ التنمية الدولاتيّة القائمة هنا من دروس.

ولا شكّ أنّ هذا الدرس لم يستوعبه الجميعُ بالدرجة نفسها. ففي السلطة السوريّة لاتزال هناك قوى نافذةٌ لها مصلحةٌ في الإبقاء على القديم، أو هي أسيرةُ العادة وتخاف مخاطرَ التجديد، لذا فهي ترمي دعاةَ الإصلاح والديموقراطيّة بسوء النيّة؛ وستظلّ هذه النخبة تستمدّ قوتَها من تردُّد قوى الإصلاح ومن تطرُّف بعض أوساط الرأي الآخر. ولكنّ هناك نخبةً أخرى في السلطة والبعث تُرافِق توجُّهاتِ الرئيس الإصلاحيّةَ، وتعترف بالآخر، وتريد نوعاً من التعدُّديّة السياسيّة الفعليّة شريطةَ دوام الاستقرار؛ ولعلّ تقدُّمَ عمليةِ الإصلاح، والسلوكَ المتوازن للرأي المعارض، يزيلان محاذيرها.

أمّا النخبة خارج السلطة فلم تبقَ منها سوى قلّة فحسب لا تزال على أوهامها «الطلائعيّة» عن نفسها. هذه القلّة بجميع ألوانها (الماركسيّ، القوميّ، الإسلامويّ) لاتزال تَنْظر إلى السياسة بمنطق الصراع والغلبة، لا كمجال للتسويات المتبادلة في إطارِ حوارٍ مسؤولٍ يَطْرح الحلولَ الملموسة أكثرَ ممّا يثير نقداً للأخطاء (وهي كثيرة). وأمّا الكتلة الأساسيّة من الشعب، وبكل ألوان طيفها السياسيّ ـ الثقافيّ وأحزابها وقواها، فلا تطيق مجردَ التفكير في «محنة الثمانينيّات» إلاّ على سبيل تجنُّبها، وبدأتْ تتعامل مع السياسة بلغة المصالح المتعدِّدة المعترف بها، وبالتعبير السلس عن مصالح الجماعات، وبالتسويات الممكنة، وبالتدرُّج، وبدأتْ تعي أنّ

١ ـ **جريدة الرأي العام**، الكويت، ٢٠٠٠/٢/٢. راجع **السفير**، ٢٠٠١/١/٢٤.

٢ ـ إبراهيم حميدي، جريدة **الحياة**، ٢٠٠١/١/١٨.

عسر الانتقال إلى الديموقراطيّة

وظيفة الأحزاب هي أن تسهّل عمليةَ الانتقال نحو الديموقراطيّة لا أن تكون عبئاً عليها، وأن تكون جسراً نحو التعدُّديّة وصورةً عنها.

لا شك أنّ انقطاع المثقف عن الديموقراطيّة ذهنياً وواقعياً سيؤثّر في طريقة فهمه وممارسته وإخلاصه لها. ولكنّ التجربة علّمت الكتلةَ الرئيسيّةَ من النخبة كيف تنتقل إلى مناخ الاعتراف بالآخر: فالمثقف الإسلاميّ بدأ يزاوج بين مفهوم الشورى والديموقراطيّة؛ والمثقف القوميّ توصّل ـ من خلال مراجعته للتجربة الناصريّة وللتجارب القوميّة الأخرى ولمآل التنمية في الدولة التقدُّميّة ـ إلى اعتبار الديموقراطيّة جزءاً فعّالاً في السياقات التاريخيّة التي تحيطها ولا تقيّدها (التنمية المستقلّة، مهام التحرُّر، والتعلق بمصير الجماعة العربيّة). أما بعض المثقفين الشيوعيّين الذين اهتزتْ قناعتُهم أمام انهيار التجربة الشيوعيّة فقد انتقلوا إلى الليبراليّة ومَزَجوها بالعلمانويّة، بعد أن حوّلوا الأخيرةَ إلى مرتبة العقيدة، فراوا أنّ مصدر الأزمة يكمن في أنّ الدولة «التقدُّميّة» لم تغيّر الوعيَ الاجتماعيّ وتعلمنه... وكأنّ المجتمع لم يَكْفِهِ ما احتكرتْه تلك الدولةُ من ثروته وحريّته، حتى يطولَ احتكارُها وعيَه وضميرَه وعقلَه! وبعد أن كانوا يشترطون الاشتراكيّة على الديموقراطيّة والوحدة، صاروا الآن يشترطون العلمانيةَ على الديموقراطيّة ويكيلون الاتّهامَ للعلمانيّين الآخرين الذين لا يشترطون على الآخرين أن يكونوا علمانيّين لكي يستطيعوا العيش معهم في إطار التعدُّديّة الممكنة. وهم لا يدركون أيضاً أنّ مفهوم «المواطنة» يُمْكن أن يحتمل هوياتٍ مركّبةً. فبقي إخلاصُهم للديموقراطيّة سطحياً، إذ في لحظة الخيارات الكبرى يفضّلون الوقوفَ مع أيّ «مستبدّ مستنير» على جمهورٍ غير علمانيّ رفعه صندوقُ الاقتراع.

وفي هذا المناخ يمكن أن يَصْعد بثقةٍ المثقفُ الليبراليُّ الذي يَدْمج الليبراليّة الجديدة بالصيغة الأميركيّة للعولمة، دون اكتراث بالدولة والمسائل القوميّة.

وفي كل الأحوال، كان أداءُ الجسم الأساسيّ من النخبة المثقفة والسياسيّة والمجتمع الأهليّ إيجابياً تجاه التطوُّرات التي افتتحها خطابُ القَسَم وصاحَبَها ارتياحُ عام. ولقد تعاطت القوى السياسيّةُ المعارضة بانفتاح وإيجابيّة، من التيار الإسلاميّ وحتى قوى «التجمُّع،» وأرفقوا مواقفَهم تلك بمطالب متماثلةٍ تتلخّص في الحياة الدستوريّة الديموقراطيّة. فبعد مواقف فرديّة ناشزة هنا وهناك، حَزَمَ «التجمُّعُ الوطنيّ الديموقراطيّ» أمرَه وتعاطى إيجابياً مع توجُّهات الرئيس الإصلاحيّة، بل ومع أسلوبها التدرُّجيّ. فنقل مقاطعَ من خطاب القَسَم التي تشير إلى: الرغبة في الإصلاح، وترجيح عقلية الدولة على عقلية الزعامة، وقبولِ الرأي الآخر، وإرساءِ الديموقراطيّة مبدأً ناظماً.[1] وقوّمَ التجمُّع إيجابياً خطابَ الرئيس في مؤتمر القمّة العربيّ في القاهرة، «ولاسيّما حديثُه عن سلام القوّة، أو سلام الأقوياء.» وذكّر التجمُّع بأنّ «مصدر القوّة الحقيقيّ هو العودة إلى الشعب، لإعطائه دوره.»[2] وفي تشرين الأول الماضي أشار التجمُّع إلى أنّه:

«من البديهيّ ألاّ نتصوّر أنّه بالإمكان تخطّي هذه التركة الثقيلة من الأزمات دفعةً واحدة، أو بإمكانيّة التجاوز السريع؛ فمسألةُ التدرُّج مسألة مفهومة... إلاّ أنّ التفكير بالإصلاحات الجزئيّة، وبعيداً عن الإصلاح السياسيّ، هو نوع من التمويه عن الجوهر الحقيقيّ للأزمات المتراكمة... إنّ تجديد الحياة السياسيّة يتطلّب إعادةَ الاعتبار لسيادة القانون، وإرساءَ الديموقراطيّة كمبدإ ناظم لعلاقة

١ ـ **الموقف الديموقراطيّ**، العدد ٥٩، أيلول ٢٠٠٠، ص ٢ ـ ٣.

٢ ـ **الموقف الديموقراطيّ**، العدد ٦١، تشرين الثاني ٢٠٠٠.

بصرف النظر عمّا تضمّنته «الوثيقة» فإنّ ديباجتها النظريّة عكستْ وجهة نظر علمانويّة وحداثويّة حول المجتمع الذي تتوجّه إليه أكثر ممّا عكستْ ما يريده جماعُ الطيف الثقافيّ السياسيّ

السلطة بالمجتمع، وللعلاقة بين القوى السياسيّة المختلفة... ونوّهنا إلى أنّ بعض أوساط السلطة عبرتْ عن رغبتها في أن تقود المعالجاتُ الجارية إلى تجديد الحياة السياسيّة السوريّة وإلى تعدُّديّة سياسيّة حقيقيّة.»[1]

وظهرتْ مواقفُ متباينةٌ عند عناصر «حزب العمل الشيوعيّ» المفكّكة، ولكنّها في غالبيّتها اتّسقتْ مع اتجاهات «التجمُّع الوطنيّ.» لذا بدتْ مواقفُ العدد الأول من جريدتهم **الآن**، الصادرة في الخارج، وكأنّها تَعْكس مرارةَ الماضي أكثرَ ممّا تَعْكس مزاجَ عناصر الداخل. ولقد أجمعتْ كلُّ أطراف الطيف السياسيّ الاجتماعيّ والثقافيّ على الاعتماد على النهج السلميّ للتغيير.

حوار صاخب حول المجتمع المدنيّ

في هذا المناخ تداعى بعضُ المثقفين اليساريّين، الذين انضمّ إليهم النائبُ المستقلّ رياض سيف، ودعوا إلى تأسيس «جمعية أصدقاء المجتمع المدنيّ،» وصاغوا وثيقةً عنونوها بمقطع من خطاب الرئيس، وضمّنوها مطلبَ إحياءِ المجتمع المدنيّ بمؤسّساته وأحزابه، وإطلاقِ الحريّات العامّة، والإفراج عن المعتقلين، بلغةٍ متوازنة تصالُحيّةٍ تعتمد التحليلَ وتتجنّبُ لغةَ التشهير، وذلك بطرحها لمطالب توافقيّة يمكن الإجماعُ عليها. وعَكَسَ بيانُ المثقفين الـ ٩٩ الروحَ التوافقيّة نفسها على المطالب العامة نفسها، ولكنّه ـ على توازنه ـ كَسَرَ عادةَ الصمت وأَشْهَرَ المطالب العامة إلى العلن. وبالمقابل فإنّ السلطة لم تأخذ الإجراءات «المعتادة،» الأمر الذي وسّع دائرةَ الحوار والارتياح في الأوساط السياسيّة. وفي هذا الصدد يَذْكر پاتريك سيل، وهو العليمُ بالسياسة السوريّة، في محاضرةٍ له في المعهد الملكيّ في لندن، أنّ الرئيس عندما أتى إليه ممثّلو الأجهزة لمعرفة ردّ الفعل الملائم كان جوابُه: «مِنْ حقّكم، بل مِنْ واجبكم، أن تراقبوا؛ ولكنْ لا تُوقِفُوا الظاهرة.»

وجرى بعدها نقاش ثريّ على صفحات الجرائد الرسميّة، وبالأخصّ جريدة **الثورة**، لم تشهده منذ عام ١٩٧٦، فطُرحت المسائلُ كلُّها بدلالة «المجتمع المدنيّ» وما يثيره من تساؤلات حول علاقته بالدولة وأثره في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة وعلاقتِه بتوطيد الديموقراطيّة مؤسسياً. وفي أثناء ذلك، وبدءاً من أيلول ٢٠٠٠، انتشرت المنتدياتُ المنزليّة، وكان أبرزها منتدى النائب سيف و«منتدى جمال الأتاسي،» وهو المنتدى الثالث الذي افتُتح في دمشق في عهد الرئيس بشّار، فحضر في ندوته الافتتاحية حشدٌ كبيرٌ من المثقفين، وشارك في النقاش مثقفون من حزب البعث.[2] وصارت تلك المنتديات منابرَ لتداول الأفكار والحوار حول قضايا يثيرها الإصلاحُ الجاري.

لكنْ في نهاية الشهر الأول من العام الحالي شَهِدْنا حدثَيْن أعقبتْهما ردودُ فعلٍ ساخطةٌ من السلطة. فقد تناقلت الصحفُ في ٢٠٠١/١/١١ أخبارَ صدور ما يسمّى «الوثيقة الأساسيّة» من أعضاء الهيئة التأسيسيّة للجان المجتمع المدنيّ. وبعدها أعلن النائب «سيف» في ٢٠٠١/٢/١ عن تأليف حزب سياسيّ جديد باسم «حركة السِّلْم الاجتماعيّ،» تداعت بعدها ردودُ الفعل الإعلاميّة للسلطة بدأها وزيرُ الإعلام بالإشارة إلى أنّ مفهوم المجتمع المدنيّ ماركة أميركيّة.[3] ثم تتالت اجتماعات لأعضاء

١ ـ **الموقف الديموقراطيّ**، العدد ٦٠، تشرين الأول ٢٠٠٠، ص ٧ ـ ٨.

٢ ـ جريدة **السفير**، ٢٠٠١/١/١٦.

٣ ـ تصريح وزير الإعلام السوريّ، **الحياة**، ٢٠٠١/١/٣٠.

القيادة القطريّة والجبهة الوطنيّة التقدُّميّة مع الأوساط الاجتماعيّة، هدفُها التحذيرُ من خطورة خطاب جماعة «المجتمع المدنيّ.» وقد آل ذلك كلُّه إلى إغلاق تلك المنتديات عملياً. فأثار ذلك جملةً من التساؤلات حول ما إذا كان الأمرُ بمثابة نكسة للإصلاح السياسيّ أم مجرّد وقفة لتتأمل كلُّ الأطراف مواقعَها وسلوكَها اللاحق الملائم؟ وماذا عن الوثيقة، وبرنامجِ سيف الحزبيّ؟

بصرف النظر عمّا تضمّنَتْه «الوثيقةُ» من مطالب يمكن أن يتلاقى الجميعُ من حولها، فإنّ ديباجة الوثيقة النظريّة وتسويغاتها عكستْ وجهةَ نظرٍ علمانويّة وحداثويّة حول المجتمع الذي تتوجّه إليه، أكثرَ مما عكستْ ما يريده جماعُ الطيف الثقافيّ ـ السياسيّ لمؤسّساته المجتمعيّة من وظائف وأغراض ومسوّغات. فما كل مَنْ أراد أن يؤسّس هيئةً للمجتمع المدنيّ (صحيّةً، أو ثقافيّةً، أو تربويّةً، أو نقابيّةً، أو سياسيّةً) يَقْبل تلك التسويغات النظريّة للديباجة العلمانيّة الحداثويّة أو يحتاجها. وفضلاً عن ذلك، وما دام أعضاءُ الهيئة التأسيسيّة ينطلقون من حقيقةِ أنّ عملية الإصلاح بدأتْ من الرئاسة،[1] فلماذا هذه اللُّغة الساخطة التشهيريّة التي لا تتناسب واللغةَ الحواريّةَ الحقّة؟ ففي مجال العمل السياسيّ المجدي يجب أن يتواصل «الحقّ» مع الجدوى عبر خلق جسورِ التواصل، وإمكانية خلقِ إجماع. كما وصف النائب سيف في ديباجة برنامجه الحزبيّ الشعبَ السوريّ بأنّه «متعدّدُ الأعراق والديانات،» وشبّهه «بلوحةٍ فسيفسائيّةٍ من التنوُّع الثقافيّ.» والحال أنّ هوية الشعب السوريّ عربيّة وإسلاميّة: فـ ٩٠٪ من السوريّين عرب (مسلمون ومسيحيُّون)، و٨٥٪ مسلمون. فلماذا هذه المقدّمة التي لا تعكس الواقعَ ولا تفيد سياسيّاً؟

نحو إحياء هيئات المجتمع المدنيّ

أجاز الدستور السوريّ نظريّاً للمواطن حقّ ممارسة الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة (المادة ٢٦). وأعطَت المادة ٤٨ الحقّ في تشكيل التنظيمات الجماهيريّة، النقابيّة والمهنيّة والتعاونيّة. لكنّه يشترط في المادة ٤٩ أن تكون تلك المنظّمات موظّفةً لصالح بناء المجتمع الاشتراكيّ وحمايته. أضِف إلى ذلك العوائقَ التي وُضعتْ أمام الحصول على «الترخيص،» وتدخُّلات الأجهزة الأمنية. وكل ذلك أدّى إلى ضمور هيئات المجتمع المدنيّ بعد أن جُرِّدتْ من أيّة استقلاليّة، وضُيِّق عليها مجالُ التعبير عن مصالح جماعاتها المهنيّة وخصوصيّتها.

لكنْ على الرُّغم من هذا التضييق بقيَ المجتمعُ السوريّ يزخر بأشكال تضامنيّة: صحيّة وتربويّة واجتماعيّة، بما فيها الغرفُ التجاريّةُ والصناعيّةُ التي امتازَتْ باستقلال ماليّ وبحريّة نسبيّة في اختيار مجالسها وإدارتها، على أن يكون للقطاع العامّ ممثّلٌ واحدٌ فيها. والملاحَظ أنّه بعد مرحلة الثمانينيّات تمّ التضييقُ أكثرُ على نشاطات «الهيئات المدنيّة.» فلقد خسرتْ نقاباتُ المحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء استقلاليّتَها إلى حدٍّ كبير بعد موقفها السياسيّ في بداية الثمانينيّات، وجرى بعدها انحسارٌ للجمعيات المدنيّة: ففي سنة ١٩٩٠ بات عددُ مجموع الجمعيّات القانونيّة والثقافيّة والدينيّة والخيريّة لا يتجاوز ٥٠٤ في أنحاء سوريا، أيْ أقلّ بـ ١٥٠ جمعيّة عمّا كانت عليه عام ١٩٨٠.[2]

إلاّ أنّنا نجد تحوُّلاً في تعامل السلطة مع تلك الجمعيّات. فقد غابَت القائمةُ الحزبيّةُ عن انتخابات اتّحاد الكتّاب العرب وعن نقابة

١ ـ تصريحات ميشيل كيلو، **الحياة**، ٢٠٠١/١/١٤.

٢ ـ فولكس بيرتس، مصدر مذكور، ص ٣٣٥.

إنّ عمليّة الانتقال إلى الديموقراطيّة تحتاج إلى بروز أحزاب وتجمّعات علنيّة تقبل التسويات والحلول الوسطى وتتّخذ لغةَ الحوار وتَعْتمد الأسلوبَ السلميّ الديموقراطيّ للتغيير

الفنانين. وشهدتْ بعضُ الجمعيات مثل جمعية «العاديّات» انتخاباتٍ حرةً لممثّليها. ولعلّنا في المستقبل سنجد الأمرَ نفسَه عند النقابات المهنيّة، كنقابات الأطباء، والمحامين، والمهندسين. وبعدها يمكن أن تنتقل الدورة الديموقراطيّة وتتفاعل مع تأثيراتها في شتى النقابات والجمعيات الأهليّة والمدنيّة، بما فيها النقابات العمّالية وغيرها. فالأمر هنا يحتاج إلى تفعيلِ ما هو قائم من هيئات ومؤسّسات. وبموازاة ذلك من المفترض استحداثُ قانونٍ جديد للجمعيّات يَسْمح بتشكيل هيئات تضامنيّة وثقافيّة وسياسيّة. ومما يسهّل هذه الخطوة أن يُدْرِكَ الراغبون في تشكيل الهيئات الجديدة أنّها ليست موجّهةً أساساً ضدّ الدولة، بل هي عنصرٌ مكمّلٌ لوظائفها أحياناً، ومراقِبٌ لأخطائها فور وقوعها. وفي المقابل على النخبة الحاكمة أن تَشْعر أنّ تلك الهيئات لا تُضْعف الدولة بل هي عنصرُ قوةٍ لها، إذ ليس من وظائفها الأساسيّة مناكفةُ الدولة.

ولا شك أنّ عملية الانتقال إلى الديموقراطيّة تحتاج إلى مأسسة الفاعلين السياسيّين، لأنّ تذرير المجتمع يساعد على الفوضى. ويحتاج الأمر إلى بروز أحزاب وتجمّعات علنيّة تَقْبل التسويات والحلولَ الوسطى، وتتخذ لغةَ الحوار، وتعتمد الأسلوبَ السلميّ الديموقراطيّ للتغيير. إنّ بروز تلك المؤسّسات الحزبيّة يساعد على ترشيد الديموقراطيّة ويعطي الضوابطَ الملائمةَ لها. فكم من المفيد أن تتمأسس حركةُ الرأي الآخر في تجمّعات حزبيّة حقيقيّة. ولعلّ «التجمّع الوطنيّ الديموقراطيّ» أكثر القوى ملاءمةً ليلعب دورَ الرأي الآخر كقطب ديموقراطيّ متوازنِ المواقف. كما أنّ هناك ضرورةً لظهور نواةٍ لحزبٍ ليبراليٍّ يمثّل بشكلٍ خاصّ القطاعَ الصناعيّ والليبراليّ من المجتمع، ليكون أحدَ أطراف اللُّعبة السياسيّة.

على الرُّغم من الإجراءات الأخيرة المتّخذة للتضييق على المنتديات والتجمّعات فإنّ كل الدلائل تشير إلى أنّ عملية الإصلاح السياسيّ مستمرّة. فعمليّة الانحسار الأخيرة والتضييق لا تشكّل بأيّ حال «نكسةً» لعملية الإصلاح، بقدر ما هي «وقفةٌ» قد تساعد الجميعَ على ترتيب مواقفهم وطريقةِ أدائهم للحوار، ولكي يعي الجميعُ دقةَ «مرحلة الانتقال» وتعقيدَها، وأن يكونوا عاملاً مساعداً على انفتاحها لا عقبةً في طريقها.

إنّ سوريا تواجه الآن فرصةً تاريخيّةً كبرى للتحوّل، فعلى الجميع أن يَحْرص على هذا التحوّل وتجنُّب أيّة انتكاسة. وهناك عوامل كثيرة تحيط هذا التحوّل ببيئة سياسيّة مواتية لعمليّة الانتقال الديموقراطيّ من دون هزات، وأهمُّها: وقوفُ السلطة وجميع النخب السياسيّة والفكريّة والمجتمع الأهليّ عند كثير من القواسم المشتركة الموحّدة التي تجعل المسافات بين تلك الأطراف ضيّقة. لقد علمّتْ محنةُ الثمانينيّات الجميعَ تجنُّبَ كلِّ ما يعرِّض الوحدةَ الوطنيّةَ للخطر، والجميعُ يقف وقفةً واحدةً في مواجهة الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، والجميعُ يؤيّد الانفتاحَ على العراق كعمقٍ استراتيجيّ، والجميعُ يَدْعم ترتيبَ العلاقة مع لبنان بطريقة تجعلها نموذجاً يُحتذى به لبلدَيْن عربيَيْن جارَيْن. كما يتّفق الجميع على الحفاظ على الموقع الذي وصلتْ إليه سوريا حالياً، وعلى التوجُّه إلى ترتيب البيت العربيّ للوصول إلى تجمُّع عربيّ فعّال يَسْمح بأنْ يكون لنا رأسٌ في هذا العالم.

شمس الدين الكيلاني

باحث سوري، زميل مشارك في وحدة التنمية السياسية والحزبية في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. من كتبه: أزمة الماركسيّة: التاريخ والمصير، مصير الجماعة العربيّة: نقد فكر سمير أمين.